اى وضعك فى صوره اى صوره . وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين
والغائد محذوف ايضا ويقدر مع غلبها فتكون فى حسد متعلقة بعدلك
اى عدلك فى صورة اى صورة ثم استونف ما بعده . والصواب فى الاية
الثانية انها على تقدير مبتدا . والصواب فى الثالثة ان الذى بدل او صفة
مقطوعة بتقدير هو او ادم او اعنى هذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف
النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن اجازه بشرط وصف النكرة اولا بنكرة وهو قول
الاخفش زعم ان الاوليان صفة لاخران فى او اخران يقومان مقامهما الابد
لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال
فخور الذين يبخلون . ومن ذلك قول الزمخشرى فى انما اعظكم بواحدة
ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفى مقام ابرهيم
انه عطف بيان على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين
لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا . وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما
ويؤيده قوله فى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان
لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها
اى اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض
لا يعاد الا معه وهذا امام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف
البيان صفة كما مر

النوع الثالث

اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما
فى اجمع وكنعت الاشارة واى فى النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية
وكذا تعريف فاعل نعم وبئس لكنها تكون مباشرة لها او لما اضيف اليه كلا
ما تقدم فشرطها المباشرة له . ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى
قراءة ابن ابى عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة
للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا فى نعت الاشارة الاشتقاق فى

كما اشترطوا

كما اشترطوا فى غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لان
البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما نعطف
عليها ولهذا منع ابو الفتح فى وهذا بعلى شيخ فى قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون
بعلى عطف بيان واوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف
او بدل من بعلى او بعلى بدل وشيخ الخبر . ونظير منع ابى الفتح ما ذكرنا منع ابن
السيد فى كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان
تابعا للمضمر لامتناع ذلك فى النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذا ان زيد
وعمرو على عطف البيان وتبعه الزيادى فاجاز مررت بهذين الطويل
والقصير على البيان . واجازه على البدل ايضا ولم يجزه على النعت لان
نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ . وممن نص على منع النعت سيبويه
والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته فى
النداء

النوع الرابع

اشتراط الابهام فى بعض الالفاظ كظرف المكان
والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت واصحاب الاحوال . ومن الوهم
فى الاول قول الزمخشرى فى فاستبقوا الصراط وفى سنعيدها سيرتها الاولى
وقول ابن الطراوة فى قوله . كما عسل الطريق الثعلب . وقول جماعة فى
دخلت الدار او المسجد او السوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون
ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة
وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا
والجار المقدر الى فى سنعيدها سيرتها وفى البيت وفى او الى فى الباقى ويحتمل
ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد اجيز الوجهان فى فاستبقوا الخيرات .
ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اى سنعيد طريقتها
ومن ذلك قول الزجاج فى واقعدوا لهم كل مرصد ان كل ظرف ورده ابو على
فى الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان اقعد والبث على جعفر بل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1